DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

الأبعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات في العراق

البعد السياسي إنموذجاً

ماهر حيدر نعيم الجابري*

لطيف كامل كليوي

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/3/28

تاريخ التعديل : 2023/4/16

قبول النشر: 2023/4/18

متوفر على النت: 2023/12/30

الكلمات المفتاحية :

جرائم المخدرات ، العمليات الارهابية ، الولاء الوطني

الملخص

ثمة بعد سياسي لتفشي جرائم المخدرات في العراق يتمثل بإضعاف النظام السياسي العراقي ، عبر استهداف قوته السكانية التي يرتكز عليها في حراكه الاقتصادي والامني ، عن طريق تدخل ورعاية الدول الأخرى والقوى العظمى ناهيك عن استخدام تلك الجرائم في عمليات التنافس السياسي لضرب القواعد الشعبية الجماهيرية للجهات السياسية المتعددة ، فضلاً عن تمويل العمليات الإرهابية داخل العراق ، كل ذلك من أجل ضرب العقيدة الوطنية للشعب العراقي ، بهدف زعزعة الأمن الإنساني للفرد العراقي لاسيما الأمن السياسي له ، ومن ثم إنهاك الدولة سياسياً وجعلها ذات نظام سياسي غير مستقر لا يؤمن به أغلب أفراد الشعب ، غير ملبي لطموحاته السياسية ، ومن ثم إنتاج دولة ضعيفة لا تمتلك وزن جيوبولتيكي مؤثر .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمة:

لانتشار جرائم المخدرات أبعاداً جيوبولتيكية خطيرة على أي كيان سياسي قائم بمجتمعه ومؤسساته وحتى علاقاته الدولية ، لما لها من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة ، ناتجة عن قيام الجهات أو الشخصيات أو الدول المتبنية لهذه الجرائم ، ببذل جهودها من أجل تحقيق تلك الأبعاد ، لغرض تثبيت أهدافها الرامية إلى إضعاف الدولة المستهدفة سياسياً واقتصادياً ، وكما يحصل في العراق ، ليتسنى لتلك الجهات والدول إنتاج دولة ضعيفة لا تمتلك نظاماً سياسياً قوياً مستقراً ينتج عنه قرار موحد ، مستخدمة بذلك السبل كافة ، كدعم المنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة الإرهابي وتنظيم داعش الإرهابي فضلاً عن دعم الجهات الخارجة عن القانون ، وتسهيل وتعظيم عمل تلك التنظيمات الإرهابية ، من خلال الدعم والتمويل وفتح الحدود أمامها ، ومن ثم تحقيق الهدف الأكبر ألا وهو إضعاف الانتماء الوطني لدى الشعب العراقي وهز ثقته بالدولة ومؤسساتها ، بالنتيجة تسهيل المهمة للدول الأخرى للتدخل بالشؤون السياسية الداخلية وفرض إرادتها وأجندتها .

اولاً – مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي :

ما البعد السياسي لجرائم المخدرات في العراق؟

ثانياً - فرضية البحث :

*الناشر الرئيسي : E-mail : m07809388883@gmail.com

لجرائم المخدرات بعداً سياسياً خطيراً على العراق ، يتمثل بعمل الدول الراعية لهذه الجرائم والمستفيدة منها على إضعاف النظام السياسي العراقي ، من خلال استخدام المخدرات في تمويل العمليات الإرهابية ، ومن ثم إضعاف الولاء الوطني للشعب العراقي ، وإنتاج دولة ضعيفة ذات وزن جيوبولتيكي غير مؤثر .

ثالثاً – أهمية البحث :

نال البحث أهميته من إن جرائم المخدرات في العراق لها أبعاداً جيوبولتيكية خطيرة على الدولة ، ومن أبرز تلك الأبعاد هو البعد السياسي .

رابعاً – هدف البحث :

يهدف البحث الى الكشف عن الأبعاد السياسية لتفشي جرائم المخدرات في العراق والسبل الكفيلة بمواجهتها .

خامساً – حدود البحث :

تتحدد الدراسة مكانياً بجمهورية العراق الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ما بين قوسي طول (39 ˚ - 38° – 36 ˚ - 48°) شرقاً ، ودائرتي عرض (6˚ - 29° - 27˚ - 37°) شمالاً ، أما زمانياً فتمتد ما بين عامي (2004 – 2021) ، خريطة (1) .

سادساً – منهجية البحث :

اعتمد الباحث على واحد من المناهج العلمية الخاصة بالجغرافية السياسية والجيوبولتيك ، لأجل الوصول لهدف البحث ، ومن ثم التوصل للنتائج والمقترحات الواقعية ، إذ تم استخدام منهج تحليل القوة لغرض تشخيص الظاهرة وتحليلها جغرافياً ومعرفة تأثيرها على قوة الدولة .

سابعاً – هيكلية البحث :

تكون البحث من مقدمة وثلاثة مطالب ، تناول المطلب الأول هدف جرائم المخدرات في إضعاف النظام السياسي العراقي ، أما المطلب الثاني أختص بـ استخدام المخدرات في تمويل العمليات الإرهابية ، وأخذ المطلب الثالث دور جرائم المخدرات في إضعاف الولاء الوطني للشعب العراقي ، فضلاً عن النتائج والمقترحات .

المطلب الأول – هدف جرائم المخدرات في إضعاف النظام السياسي العراقي :

إن وجود نظام سياسي ضعيف في أي دولة ينعكس مباشرةً على أجهزتها ومؤسساتها ، من ثم تعد الدولة غير قادرة على إتمام مهامها الإدارية والسياسية بصورة متكاملة ، مما يؤدي إلى اهتزاز هيبة الدولة أمام مواطنيها ومن ثم عدم احترام القوانين والأنظمة ، واستشراء الفساد الإداري والسياسي ، وعدم السيطرة على الحدود ومنافذها ، وضعف العلاقات الخارجية مع دول الجوار الجغرافي ودول المحيط الإقليمي و وصولاً إلى المستوى الدولي ، مما يؤدي إلى ظهور الدولة الهشة التي تعد غير قادرة على ضمان الأمن الإنساني ، والحفاظ على سيادة القانون والعدالة ، وهي من هنا تفتقر هياكلها للإرادة والقدرة السياسية من أجل توفير الوظائف الأساسية اللازمة ، أو غير قادرة وعاجزة عن تحقيق الأمن وضمان حقوق الإنسان لسكانها [1] . وتعد البيئة السياسية الهشة التي تعيشها الدول من أهم البيئات التي تساعد على انتشار ونشر جرائم المخدرات سواء بفعل داخلي أم بفعل خارجي أم الاثنين معاً ، من خلال الجماعات المتخصصة بتجارة بالمخدرات ذات الامتدادات الخارجية ، حتى يصل الحال إلى تقويض وتغيير الأنظمة السياسية التي تعارض أو تحاول القضاء على هكذا نوع من الأنشطة الخارجة عن القانون ، من أجل الإتيان بنظام سياسي ضعيف يتلاءم مع رغباتهم ومخططاتهم ، إذ عملت بعض الفواعل الإقليمية والدولية على إضعاف العراق بعد تغيير النظام السياسي في عام 2003 ،

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

وتنفيذ مخططاتهم عبر نشر جرائم المخدرات بأشكالها المتنوعة ، وعملت بعض الجهات الداخلية على إضعاف الدولة وجعلها عاجزة عن تحقيق الاستقرار السياسي ، لكونها ذات توجهات قومية وعرقية وطائفية أكثر من امتلاكها برامج سياسية ناضجة ، ترغب في بناء دولة ضعيفة غير قادرة على أن تواجه التحديات على المستويين الخارجي والداخلي [2] . وعليه فإن وجود نظام سياسي ودولة هشة في العراق هو ضمان لتلك الجهات بعدم وجود أجهزة ومؤسسات قوية تابعة للدولة ، فضلاً عن عدم سن القوانين وتوقيع الاتفاقات الدولية التي تعمل على محاربة جرائم المخدرات ، ومن ثم خلق فضاءات واسعة لعمليات تجارة المخدرات وتهريبها إلى دول عدة ، حتى وصل الحال إلى وصول الجماعات الراعية أو المتبنية لجرائم المخدرات إلى السلطة من خلال الدعم المالي الكبير للحملات الانتخابية ، أو احتلالها مكانة معينة داخل أحزاب السلطة أو الأحزاب الأخرى .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي لجمهورية العراق

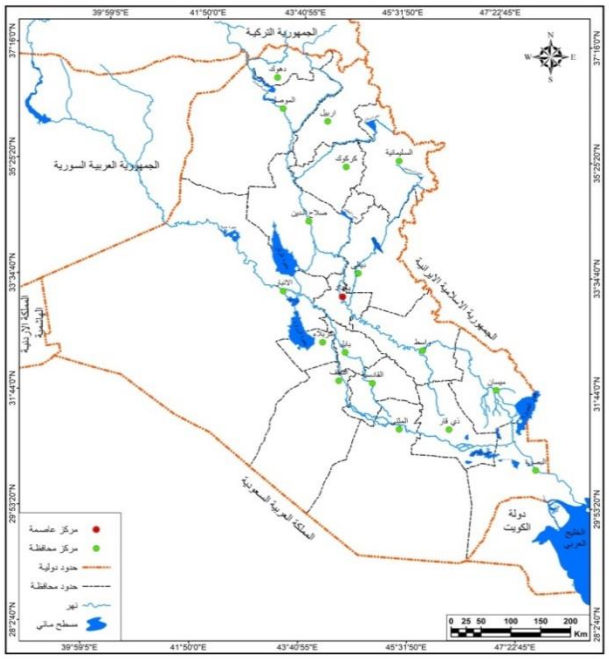

المصدر:

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2013 .

إن للعامل الجيوبولتيكي الدور الكبير في استفحال جرائم المخدرات في العراق ، ومن خلال تتبع المسارات الجغرافية لدخول وخروج المخدرات في العراق ، سيتضح بصورة كبيرة البعد السياسي لهذه الجرائم ، لاسيما إن هناك أكثر من دولة مشتركة في ذلك ، هي (أفغانستان ، الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الجمهورية التركية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية) ، وكالآتي [3] ، خريطة (2) :

1- المسار المار عبر شط العرب من الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى العراق ، خصوصاً إن أغلب المخدرات الإيرانية مصدرها أفغانستان ، ثم إلى الخليج العربي وصولاً إلى دول تلك المنطقة ، ويستخدم هذا المسار بدخول المخدرات إلى العراق مروراً بمحافظات (البصرة ، ذي قار ، المثنى ، القادسية ، بابل ، كربلاء ، النجف ، بغداد) .

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

2- المسار المنطلق من محافظة البصرة والداخل اليها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر منطقة السيبة وصولاً إلى المحافظات الأخرى عبر خطين ، الأول عبر محافظات (ميسان ، واسط ، بغداد) ، والثاني عبر محافظات (ذي قار ، المثنى) .

3- مسار محافظة ميسان والداخل لها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر هور الحويزة ثم يمتد إلى قضاء قلعة صالح ، وصولاً إلى محافظة ذي قار عبر قضاء الجبايش ، ومن ثم محافظة المثنى وصولاً إلى المملكة العربية السعودية .

خريطة (2) المسارات الجغر افية لدخول المدخرات للأراضي العر اقية

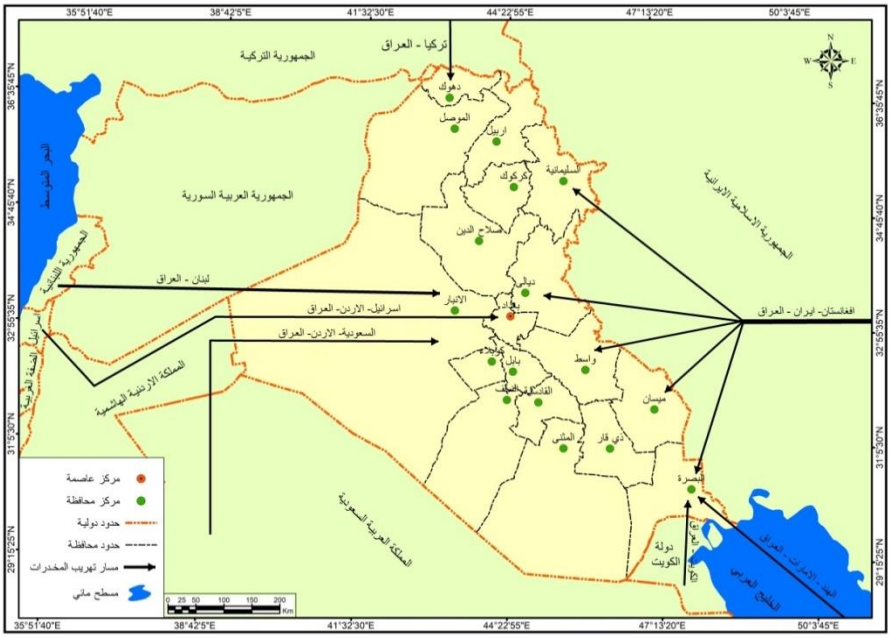

المصدر :

1- اللجنة الجغرافية المتخصصة ، موسوعة اطلس العراق والوطن العربي والعالم ، دار النبراس الثقافية ، بيروت – لبنان ، بدون سنة ، ص 34 .

2- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، 2022.

3- قاسم عبد علي عذيب ، ظاهرة المخدرات في الشرق الاوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة الآداب ، العدد 125 (حزيران) ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 2018 ، ص 349.

4- تقرير منشور في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 2018/4/3 على الرابط التالي www.washingtonpost.com

4- مسار محافظة واسط المار بداخلها من الجمهورية الاسلامية الإيرانية من خلال قضاء بدرة وناحية جصان ، ثم يستمر على شكل خطين ، الأول إلى محافظات (بابل ، كربلاء ، النجف) ، الثاني إلى محافظات (بغداد ، الانبار) ، ومن بغداد ينطلق إلى محافظات (صلاح الدين ، الموصل) .

5- مسار محافظة ديإلى القادم إليها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق ناحية قزانية ، ثم إلى محافظات إقليم كردستان (السليمانية ، اربيل ، دهوك) وصولاً إلى الجمهورية التركية ، وينشق منه خط في محافظة دهوك يدخل محافظة الموصل وصولاً إلى الجمهورية العربية السورية .

6- مسار محافظة السليمانية القادم اليها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق قضاء بنجوين ، ثم إلى محافظات (كركوك ، ديإلى ، صلاح الدين) .

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

7- المسار المنطلق من جمهورية لبنان مروراً بالجمهورية العربية السورية وصولاً إلى العراق عن طريق محافظات (الانبار ، بغداد) ، وينشق منه خط يمر بطرق محافظات (صلاح الدين ، الموصل) وصولاً إلى محافظات إقليم كردستان .

8- المسار المنطلق من الجمهورية التركية وصولاً للعراق عن طريق محافظات إقليم كوردستان خصوصاً عن طريق محافظة دهوك .

9- المسار المنطلق من دولة اسرائيل مروراً بالمملكة الأردنية الهاشمية وصولاً إلى العراق عن طريق محافظات (الانبار ، بغداد) [4].

10- المسار المنطلق من دولة الكويت وصولاً إلى العراق عن طرق محافظة البصرة [5] .

11- المسار المنطلق من الهند إلى الإمارات العربية المتحدة عبر بحر العرب وصولاً إلى العراق عن طريق الخليج العربي من خلال الموانئ العراقية في محافظة البصرة [6] .

بعد أن عد مجلس وزراء الداخلية العرب العراق بأنه منطقة عبور للمخدرات (ترانزيت) من خلال نقل نوعيات متعددة منها من أفغانستان عن طريق الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن ثم إلى تركيا شمالاً ودول الخليج العربي جنوباً ، إلا أن العراق على الرغم من كونه منطقة عبور أمنة للمخدرات ، لكنه في السنوات الأخيرة أصبح منطقة مستهلكة ، بفعل دخول واستهلاك كميات من المخدرات عن طريق الجماعات الموجودة داخل العراق وبالتعاون والتنسيق مع الجماعات الموجودة خارج الحدود ، علماً إن جميع مسارات دخول المخدرات إلى العراق هي مدعومة من المحور الصهيوامريكي [7] .

صفوة القول: إن الدور الجيوبولتيكي الذي تؤديه جرائم المخدرات في الوضع السياسي للعراق ، يتمثل من خلال اشتراك أكثر من دولة وتداخلها في المسارات الجغرافية المارة بالعراق ، وما يتبعها من عصابات منظمة تقوم بهذه الأعمال من خلال اعتمادها على نفسها ، أو بالاشتراك مع أجهزة تلك الدول عن طريق دفع الرشاوى أو إدخال عناصر تابعة لهم في تلك الأجهزة ، علاوة على ذلك إن هذه العصابات تابعة لجهات سياسية متنفذة داخل دولها ، مما يولد ضغطاً سياسياً كبيراً على العراق ، يوهن الدولة ويجعلها خاوية وهشة أمام التحديات الخارجية.

المطلب الثاني – استخدام المخدرات في تمويل العمليات الإرهابية في العراق :

أثار الإرهاب جدلاً تخطى ما أثاره غيره من موضوعات أكثر خطورة واشد الحاحاً من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وقد أصبح ظاهرة عالمية ، لكونه لم يقتصر على منطقة جغرافية من العالم ، بل اجتاحه بشرقه وغربه ، وظهور الفئات والجماعات المنحرفة فكرياً وسلوكياً ، فأساءت إلى المجتمعات الإنسانية ، من خلال المخططات السياسية التدميرية ، إذ إن انتشار الجماعات الإرهابية في مناطق عدة من العالم ، والقائمة على العنف والإجرام بكل أنواعه ، تعمل على إضعاف المؤسسات السيادية والقانونية للدول المتأثرة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مما يؤدي إلى ضعف إصدار القوانين والأنظمة والبدائل العقابية التي تتماشى مع الأحداث الإرهابية المستجدة ، وإن تغلغل الإرهاب في دولةً ما و وصوله إلى مراكز متقدمة ومناصب عليا فيها ، يؤدي إلى التأخير في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق المدانين من تلك المجاميع ، أو حتى الامتناع عن تنفيذها والبحث عن الوسائل الأخرى للإفراج عنهم [8].

يتمثل اعتماد الجماعات الإرهابية على المخدرات من أجل التمويل ومن ثم الحصول على الأسلحة المتنوعة والمتفجرات ، هذا ما قامت به كلٌ من تنظيم القاعدة وحركة طالبان إبان سيطرتهم السياسية على افغانستان ، وبحسب التقرير الصادر من منظمة هيومن رايتس ووتش في 30 مارس من عام 2016 ، من خلال زراعة الأفيون والاتجار به ، إذ أوضح التقرير أن هذا النوع من المخدرات يعد مصدر الدخل الرئيس لهذه التنظيمات

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

من خلال عمليات زراعته وتصديره إلى دول عدة ، إذ بلغت المساحات المزروعة (163) ألف هكتار ، مما جعل أفغانستان تحتل نسبة عالية وصلت إلى (85%) من مجموع المساحات المزروعة بالأفيون حول العالم ، ولم تكتفِ هذه الجماعات فقط بالأفيون ، بل سيطرت على صناعة مواد الميثامفيتامين من خلال مختبراتها السرية المنتشرة في أفغانستان ، وتستخدم هذه الجماعات الطريق الجنوبي الغربي والمار عبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وصولاً إلى العراق ، لتهريب منتجاتها المخدرة ، عن طريق عصابات التهريب التي تسمى (تنزيمات) والتي تعني تنظيمات [9] . أما بخصوص تنظيم داعش الإرهابي هو الآخر يعتمد تجارة المخدرات وتهريبها عبر الدول كونها من مصادر التمويل الرئيسة ، لكن اعتماد هذا التنظيم اقتصر على التعامل بالمخدرات المصنعة التي يطلق عليها (مخدر الجهاد) ، وبحسب تقرير نشرته وحدة التحقيقات في الجرائم المالية والتهريب التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية ، بتاريخ 1/ آيار / 2020 ، إن السلطات الإيطالية صادرت شحنة مخدرات على شكل اسطوانات ورقية معبأة ب (84) مليون من الاقراص المخدرة نوع (كبتاغون ، فينيثايلين) ، وهي مخدرات مشتقة من الامفيتامينات ، تزن (14) طناً وتقدر قيمتها بـ (1 مليار) يورو ، تابعة لجماعة منتمية لتنظيم داعش [10] . وكسب تنظيم داعش الإرهابي خلال مدة تواجده في العراق ما يقارب (350) مليون دولار امريكي سنوياً ، شكلت منها (67%) بالاعتماد على المخدرات أي ما يعادل (234.5) مليون دولار امريكي ، أما النسبة المتبقية البالغة (33%) التي تعادل (115.5) مليون دولار امريكي ، اشتملت على عمليات الابتزاز والخطف وبيع الكهرباء والضرائب (الجزية) ، ونمت هذه الإيرادات حتى بلغت (960) مليون دولار امريكي / بالسنة ، لم يكتفِ هذا التنظيم عن هذا الحد ، بل عمل على دعم شخصيات سياسية من خلال توفير الأموال اللازمة لهم للدخول في الانتخابات البرلمانية و ضمان فوزهم ، وهذا ما حدث في انتخابات البرلمان العراقي عام 2018 ، والهدف توفير البيئة السياسية اللازمة التي تعمل على دعم التنظيم وتوفير الغطاء السياسي والأمني له ، كذلك العمل على إضعاف النظام السياسي وتنفيذ الاجندات الخاصة والهادفة إلى تقويضه [11] .

تأسيساً على ما سبق ، فإن البعد الجيوبولتيكي لنشاط هذه الجماعات قد تحقق بصورة مباشرة على العراق ، من خلال تواجد تنظيم القاعدة الإرهابي بعد عام 2003 ، ثم ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة داخل العراق بعد عام 2014 ، جعلت هذه التنظيمات الإرهابية من العراق سوقاً للمخدرات التي تتعامل بها ولعدة أهداف ، اهمها هو تطبيق حرب المخدرات على المناطق التي تقع خارج سيطرتها ، و كسب الأموال الإضافية التي تجمعها من عمليات البيع والتهريب ، فضلاً عن العمل على خلق المشكلات الداخلية للدولة من خلال كثرة الجرائم و عمليات القتل ، وذلك لأجل إدخال النظام السياسي للدولة ومؤسساتها في دوامات كبيرة تعمل على إلهائها ، ومن ثم إضعاف الدولة والوصول إلى مرحلة عدم القدرة على ملاحقة عناصر هذه التنظيمات وتضييق الخناق على أنشطتها التجارية .

المطلب الثالث – دور جرائم المخدرات في إضعاف الولاء الوطني للشعب العراقي :

تعد المخدرات من أخطر الوسائل التي تعمل على تدمير الشعوب وإضعاف ولائهم الوطني وحبهم واعتزازهم بدولهم ، على هذا الأساس يمكن عد المخدرات من أبرز الأسلحة الصامتة التي يستعملها السياسيون في تدمير القواعد الشعبية لنظرائهم ومنافسيهم وتفكيكها ، وهذا ما أطلقنا عليه (حرب المخدرات السياسية) ، وما يميز هذه الحرب أنها ذات أبعاد جيوبولتيكية متعددة المصادر الخارجية والداخلية بالنسبة للدول المستهدفة أو السكان المستهدفين ، وهذا ما عملت عليه القوى المستعمرة واستخدمته وسيلة من الوسائل السيطرة على الشعوب ومن ثم توجيهها توجيهاً سياسياً ملائماً للخطط التي وضعتها ، فقد استعملت هذا الاسلوب القوات البريطانية التي احتلت مصر في

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

بدأي ات القرن العشرين ، من خلال العمل على نشر أنواع معينة من المخدرات وخاصةً (الحشيش) المستورد من الهند ، لضرب القواعد الشعبية المناهضة للاحتلال والحد من نشاط الثورة المصرية آنذاك [12] ، فضلاً عن استخدام هذا الأسلوب من قبل القوات الامريكية المحتلة للعراق عام 2003 ، من خلال تسهيل عمليات دخول المخدرات إلى السجون العراقية وتشجيع النزلاء في تلك السجون على تناول المخدرات ، وإقناعهم ان هذه المواد طبية غير ضارة وتساعد النزيل على اكتساب الراحة النفسية ، ولكن هذا الأسلوب قد تطور و وصل إلى حد المنافسة السياسية في العراق ، من خلال فتح الدول المجاورة لحدودها أمام حركة المخدرات وعدم محاسبة من يقومون بهذه الأعمال داخل دولهم ، إذ عملت الجمهورية الاسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية ، فضلاً عن الدول الأخرى ، على تشجيع عمليات دخول المخدرات إلى العراق وبكثرة وكلاً حسب المنطقة المنافسة للجهات السياسية التابعة لها [13] .

إن الدليل على ما سبق يتمثل بعدد تجار المخدرات الأجانب الذين ارتكبوا جرائم المخدرات في العراق للمدة من (2011 – 2021) بلغ (101) مجرماً ، جاء اصحاب الجنسية الإيرانية أولاً بنسبة بلغت (78.3%) من مجموع تجار المخدرات الأجانب المقبوض عليهم في العراق ، وهذا بسبب القرب الجغرافي ما بين العراق والجمهورية الاسلامية الإيرانية ، التي تعد من أهم المحطات التي تنطلق منها مسارات تهريب المخدرات إلى العراق ، فضلاً عن الأهداف السياسية التي تعمل على تحقيقها داخل العراق من خلال نشر المخدرات وتدمير المجتمع ومن ثم إضعاف الشعور الوطني لديهم ، من بعدهم أتى أصحاب الجنسيات (السورية ، الافغانية ، السودانية ، الباكستانية) مسجلين نسباً بلغت (4%) لكل جنسية ، لكون سوريا من دول الجوار الجغرافي ، كذلك يمر عبرها مسار لبنان – سوريا – العراق ، فضلاً عن حالة الضعف التي تعيشها عمليات مراقبة الحدود بين البلدين ، وانتشار الجماعات الإرهابية والميليشيات في المناطق المتاخمة للدولتين ، أما بالنسبة لأفغانستان تعد المركز الرئيس للمخدرات في منطقة الشرق الأوسط والعالم ، أما السودانيون وعلى الرغم من البعد الجغرافي بين السودان والعراق ، سجلوا نسبة بلغت (4%) ، إذ أن وجودهم ناتج بفعل كثرة اصحاب الجنسية السودانية في العراق ، نتيجةً للاستقطاب الذي حصل لهم ابان الحرب العراقية – الإيرانية ، واستمرارهم في التواجد داخل العراق ، فضلاً عن استخدام أصحاب الجنسية السودانية من قبل بعض تجار المخدرات خارج الحدود وبالأخص التابعين لدول الخليج ، لكون أصحاب هذه الجنسية من أهم القوى العاملة في تلك الدول ، تلت هذه الجنسيات الجنسية المصرية بنسبة بلغت (3%) ، إذ إن تواجد اصحاب الجنسية المصرية وارتكابهم لجرائم المخدرات ، نتيجة للتواجد الكبير للمصريين في العراق ، منذ العقد الثامن من القرن المنصرم ، واستقرارهم الدائم فيه ، أخيراً جاء اصحاب الجنسيات (الأردنية ، الهندية ، التركية) ، بنسب بلغت (0.9%) لكلٍ منها ، جدول (1) ، شكل (1) .

جدول (1) تجار المخدرات الأجانب المقبوض عليهم في العراق حسب الجنسية للمدة (2011 - 2021)*

ت	جنسية مرتكب الجريمة	عدد الجرائم	%
1	إيرانية	79	78.3
2	سورية	4	4
3	أردنية	1	0.9
4	أفغانية	4	4
5	هندية	1	0.9
6	مصرية	3	3
7	سودانية	4	4
8	باكستانية	4	4
9	تركية	1	0.9

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

المجموع	101	100

المصدر:

1-قاسم عبد علي عذيب ، ظاهرة المخدرات في الشرق الاوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة الآداب ، العدد 125 (حزيران) ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 2018 .

2-جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ، بيانات غير منشورة ، 2022 .

*اقتصرت البيانات المتوفرة من الجهات المختصة فقط على المدة (2011 – 2021) .

شكل (1)

التوزيع النسبي لجنسيات تجار المخدرات الاجانب المقبوض عليهم في العراق للمدة (2011 – 2021)

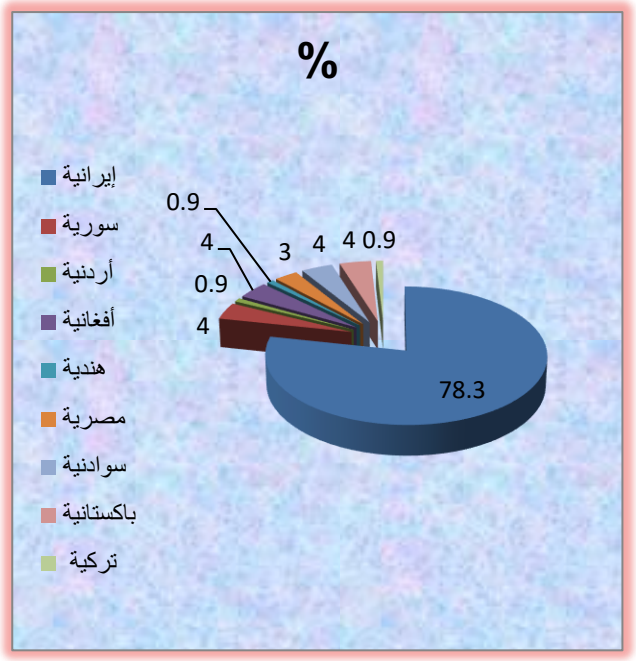

المصدر: جدول (1) .

جوهرة القول : إن تواجد الجنسيات الأجنبية المرتكبة لجرائم المخدرات داخل العراق ، يعد مؤشراً قوياً على دور الدول التابع لها هؤلاء الأفراد في رواج المخدرات داخل العراق ، بصورة مباشرة من خلال إرسالهم وتسهيل مهماتهم وفتح الحدود امامهم ، أو بصورة غير مباشرة من خلال الاعتماد على جنسيات أخرى ، ويصل الحال إلى الدفاع عنهم باستخدام الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية ، والهدف من ذلك هو تحقيق الأجندات الخارجية التي تعمل عليها تلك الدول لتحقيقها داخل العراق ، وأهمها تفكيك الشعب وإضعاف الولاء الوطني لديهم ، من خلال زج أكبر عدد من العراقيين في مشكلات جرائم المخدرات ، ومساعدتهم وتعليمهم على كيفية ارتكابها ، الأمر الذي يعمل على انهاك الدولة من الداخل ، وإظهارها بمظهر الدولة المفككة غير المسيطرة وغير القادرة على حل مشاكلها بنفسها ، من ثم جعلها تستجيب للأجندات الخارجية بسهولة ، وتحويلها إلى دولة تابعة .

النتائج :

1- إن الدور الجيوبولتيكي التي تؤديه جرائم المخدرات في إضعاف النظام السياسي للعراق ، يتمثل من خلال اشتراك أكثر من دولة وتداخلها في المسارات الجغرافية الخاصة بتهريب المخدرات إلى العراق ، ودور العصابات منظمة تقوم بهذه الأعمال من خلال اعتمادها على نفسها ، أو بالاشتراك مع أجهزة تلك الدول عن طريق دفع الرشاوى أو إدخال عناصر تابعة لهم في تلك الأجهزة ، أو إن هذه العصابات تابعة لجهات سياسية متنفذة داخل دولها ، مما يولد ضغط سياسي كبير على العراق ، يوهن الدولة ويجعلها خاوية وهشة أمام التحديات الخارجية .

2- تواجد الجنسيات الأجنبية المرتكبة لجرائم المخدرات داخل العراق ، يعد مؤشراً قوياً على دور الجيوبولتيكي للدول التابع لها هؤلاء الأفراد في رواج المخدرات داخل العراق ، إذ يتمثل بأرسالهم وتسهيل مهماتهم وفتح الحدود أمامهم ، ومن ثم الدفاع عنهم باستخدام الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية ، الأمر

الذي يعمل على إنهاك الدولة من الداخل ، واظهارها بمظهر الدولة المفككة غير المسيطرة وغير القادرة على حل مشكلاتها بنفسها ، ومن ثم جعلها تستجيب للأجندات الخارجية بسهولة ، و تحويلها إلى دولة تابعة ، إذ بلغ عدد التجار الأجانب المقبوض عليهم في العراق (101) مجرماً ، جاءت أعلى جنسية الجنسية الإيرانية بنسبة بلغت (78.3%) ، وأما أقل الجنسيات كانت (الأردنية ، الهندية ، التركية) ، بنسب بلغت (0.9%) لكلٌ منها .

3- إن البعد السياسي لاستخدام المخدرات في تمويل العمليات الإرهابية ، قد تحقق بصورة مباشرة في العراق ، من خلال تواجد تنظيم القاعدة الإرهابي بعد عام 2003 ، ومن ثم ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة داخل العراق بعد عام 2014 ، إذ جعلت هذه التنظيمات الإرهابية من العراق سوقاً للمخدرات التي تتعامل بها ولأهداف عدة ، أهمها إدخال النظام السياسي للدولة ومؤسساتها في دوامات كبيرة تعمل على الهائها ، ومن ثم إضعاف الدولة والوصول بها إلى مرحلة عدم القدرة على ملاحقة عناصر هذه التنظيمات وتضييق الخناق على أنشطتها التجارية .

4- تمثل المسارات الجغرافية لدخول المخدرات إلى العراق واحدة من أهم الأبعاد السياسية لجرائم المخدرات ، التي عملت على تثبيتها الفواعل الإقليمية والدولية في العراق والمنطقة ككل والمتمثلة بالمحور الصهيوامريكي ، وهي (الأول المار عبر شط العرب ، الثاني المنطلق من محافظة البصرة والداخل اليها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر منطقة السيبة ، والثالث في محافظة ميسان والداخل لها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر هور الحويزة ، والرابع في محافظة واسط المار بداخلها من الجمهورية الاسلامية الإيرانية من خلال قضاء بدرة وناحية جصان ، والخامس الخاص بمحافظة ديالى القادم اليها من الجمهورية الاسلامية الإيرانية عن طريق ناحية قزانية ، والسادس من محافظة السليمانية القادم اليها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن طريق قضاء بنجوين ، أما السابع المنطلق من جمهورية لبنان باتجاه الجمهورية العربية السورية وصولاً إلى العراق ، والأخير المنطلق من الجمهورية التركية .

5- لعبت هذه المسارات دور كبير في زعزعة البيئة السياسية العراقية ، من خلال مرورها في أكثر من محافظة وسريانها بأكثر من اتجاه ، إذ تعد هذه المسارات أذرع سياسية للدول المنطلقة منها استخدمتها لضرب عدة أهداف سياسية في تلك المناطق وفي العراق عموماً .

المقترحات :

1- إصلاح النظام السياسي العراقي وبناءه على وفق معايير الحكم الرشيد ، القائم على إصلاح عمل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية بصورة عامة ، ليتسنى له التعامل مع الصراعات والأزمات الداخلية والخارجية بشكل أكثر دقة وشفافية ، والقضاء على أبعادها ومسبباتها وعواملها .

2- تكثيف العمل السياسي العراقي على وفق المستويين الداخلي والخارجي ، من أجل إعادة العراق إلى مصافي الدول المؤثرة سياسياً ، واستثمار ذلك في مواجهة المخدرات وجرائمها الرامية إلى إضعاف النظام السياسي ، واستخدامها في تمويل العمليات الإرهابية ، وإضعاف الولاء الوطني للشعب العراقي .

3- بذل الجهود الحثيثة من قبل الأطراف السياسية العراقية لغرض تدويل ظاهرة جرائم المخدرات ، وكسب دعم وتعاطف المجتمع الدولي لأجل وضع الحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة.

4- حث الدولة العراقية على تأسيس مجلس سياسي دولي يضم دول الجوار الجغرافي ، والدول الإقليمية ، ذو أبعاد جيوبولتيكية تنحصر مهامه في محاربة ظاهرة جرائم المخدرات ، فضلاً عن تنسيق العمل مع الجهات الدولية الأخرى المعنية في هذا الأمر .

5- توحيد الرؤى السياسية العراقية من أجل دعم الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن السياسي للإنسان العراقي ، وتطبيق الآليات المتنوعة الكفيلة بالحفاظ عليه واستدامته .

DOI:10.52113/uj05/023-16/2322-2331

الهوامش :

1() مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة المثنى ، 2018 ، ص 34 – 35 .

2() فالح عبد فرهود المشعلاوي ، جيوبولتيك المشروع الامريكي في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة المثنى ، 2021 ، ص 134 .

3()جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، 2022 .

(4) قاسم عبد علي عذيب ، ظاهرة المخدرات في الشرق الاوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة الآداب ، العدد 125 (حزيران) ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 2018 ، ص 349.

www.washingtonpost.com

5() المصدر نفسه .

6() المصدر نفسه .

7() حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (21) ، كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة ، 2015 ، ص 261 – 262 .

8() انسام فائق عبدالرزاق العبيدي ، ظاهرة الإرهاب بين الواقع والحلول المقترحة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 62 ، السنة الثانية عشر ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2020 ، ص 406 .

(9) HUMAN RIGHTS WATCH,World Report 2016.Our annual review of human rights around the globe.2017.

10() تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية باللغة العربية ، مرفوع على شبكة الانترنت بتاريخ 1 آيار 2020 على الرابط التالي : www.middle-east-online.com

(11) Colin P. Clark et al, Future financial scenarios for the Islamic State in Iraq and the Levant. results from a RAND workshop.(United States of America).2017. p. 10.

12() قاسم عبد علي عذيب ، مصدر سابق ، ص 352 .

13() اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، تقرير عن الصحة وحقوق الإنسان في السجون ، 2010 .

Geopolitical dimensions of drug crimes in Iraq
The political dimension as a model

Maher Haider Naeem

Lateef Kamel Klewe

Al-Muthanna University / College of Education for Human Sciences

Abstract:

There is a political dimension to the spread of drug crimes in Iraq represented by the weakening of the Iraqi political system, by targeting its population strength on which it relies in its economic and security movement, through the intervention and sponsorship of other countries and the superpowers for that, not to mention the use of these crimes in the processes of political competition by striking the grassroots The Jamahiriya to the various political parties, in addition to financing terrorist operations inside Iraq, all this in order to strike the national belief of the Iraqi people, by destabilizing the human security of the Iraqi individual, especially his political security, and then exhausting the state politically and making it an unstable political system that most do not believe in. Individuals of the people, not meeting their political aspirations, and thus producing a weak state that does not have an influential geopolitical weight.

Key word: Drug crimes - terrorist operations - national loyalty